المجلة الصباح
العدد 1898 - السنة السابعة
الجمعة 29 شعبان 1436 - الموافق 27 يونيو 2014
Friday 27 June 2014 - No.1898 - 7th Year

«الزراعة» ترفع الحظر عن خروج الإبل والهجن من الكويت

أصدرت رئيس مجلس الادارة والمدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية نبيلة علي الخليل قرارا يقضي برفع الحظر عن خروج الإبل والهجن من دولة الكويت شرط عدم دخولها مرة أخرى الا بشهادة صحية بيطرية تفيد بخلوها من الأمراض الوبائية.

وأكدت الخليل في بيان صحافي للهيئة امس ضرورة أن تخضع جميع الارساليات حسب نوعها للشروط والضوابط التي تصدرها ادارة الصحة الحيوانية بالهيئة وفقا لاجراءات نظام الحجر البيطري في دول مجلس التعاون الخليجي والاجراءات المنصوص عليها بلائحة نظام الحجر البيطري في الكويت.

وقالت إنه سيتم رفض الارساليات في حالة ثبوت اصابتها بأي من الأمراض الوبائية والمعدية بعد فحص العينات وذلك حرصا من الهيئة على الصحة العامة وسلامة الثروة الحيوانية ومنع دخول أو انتشار أي من الأمراض التي تضر الثروة الحيوانية

ترأس اجتماعا لبحث معالجة بطء الدورة المستندية في تنفيذ المشروعات الحكومية

المبارك: علينا العمل الجاد من أجل التنفيذ الأمثل لمضامين خطة التنمية وانجاز مشاريعها

سمو الشيخ جابر المبارك مترئسا الاجتماع

الوزراء الصبيح والابراهيم والصالح والعبدالله اثناء الاجتماع

عقد سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء اجتماعا مساء امس الاول في ديوانه في قصر السيف لتدارس المساعي الجادة التي تقوم بها الحكومة لمعالجة بطء الدورة المستندية في تنفيذ المشروعات الحكومية وإزالة المعوقات التي تعرقل تنفيذ هذه المشروعات وانجازها في الاوقات المحددة

حضر الاجتماع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير العدل بالوكالة الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح ووزير المالية انس خالد الصالح ووزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز عبداللطيف الابراهيم ووزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشئون التخطيط والتنمية هند صبيح براك الصبيح والأمين العام لمجلس الوزراء عبداللطيف عبدالله الروضان ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي محمد ثنيان الغانم والنائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالوهاب محمد الوزان ورئيس لجنة المناقصات المركزية احمد الكليب ورئيس مجلس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح المسعد ورئيس الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات عادل محمد الرومي ورئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل عبدالعزيز الصرعاوي ورئيس جهاز متابعة الاداء الحكومي الشيخ احمد مشعل الاحمد الجابر الصباح ورئيس لجنة اختيار البيوت الاستشارية المستشار فؤاد الماجد والوكيل للشئون الأمنية والاقتصادية وشئون الالتماسات بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ فهد جابر المبارك الحمد الصباح والوكيل المساعد للرقابة المسبقة وتقنية المعلومات عصام عبدالعزيز الخالد وعضو مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت أسامة محمد يوسف النصف ومدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت رباح عبدالرحمن الرباح.

وقد استهل سمو رئيس مجلس الوزراء اللقاء بالترحيب بالحضور وتقديم التهنئة لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الأمين وللشعب الكويتي الكريم والأمة الاسلامية بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك اعاده الله علي الجميع بالخير والبركات

وأوضح سمو رئيس مجلس الوزراء أن هذا اللقاء يأتي بعد إنجاز المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مشروع خطة التنمية 2016/2015 - 2020/2019 مؤكدا على أهمية العمل الجاد من اجل التنفيذ الأمثل لمضامين هذه الخطة الطموحة وانجاز مشاريعها وتأمين كافة المتطلبات الكفيلة بتحقيق غاياتها الوطنية بما ينسجم مع آمال المواطنين وتطلعاتهم.

وقد عبر سموه عن تقديره للجهود الطيبة التي تقوم بها كافة الأجهزة الرقابية والتنفيذية وكذلك التعاون البناء الذي يقدمه القطاع الخاص في دفع مسيرة العمل والبناء وتحقيق الانجازات المنشودة مشيرا إلى عدد من العقبات وأوجه القصور التي برزت في التطبيق العملي في تنفيذ المشروعات الحكومية التي من شأنها عرقلة انجاز المشاريع والتأخر في تنفيذها لمدد طويلة.

وبين سموه أن هذه العقبات باتت تشكل قلقا دائما وأصبحت سمة بارزة في أغلب المشاريع الحكومية على مدى عقود طويلة من الزمن الأمر الذي يستوجب إيجاد الحلول العملية المناسبة لإزالة جميع العقبات والأسباب التي تؤدي إلى مثل هذا التأخير.

وأوضح سمو رئيس مجلس الوزراء بأن هذا اللقاء بما يضمه من نخبه متميزة متعددة الخبرات تمثل كافة الأطراف ذات الصلة بالإعداد للمشاريع الحكومية وإجراءات طرحها وترسيتها وتنفيذها بمراحلها المختلفة كفيل بحسن تشخيص أوجه الخلل والقصور القائمة وطرح الحلول الجادة لمعالجتها وإيجاد الفضل النظم التي تضمن انضباط آلية تنفيذ المشاريع الحكومية وانجازها في أوقاتها المحددة وعلى النحو الأكمل.

وقد أكد سمو رئيس مجلس الوزراء على أهم الاعتبارات التي تحكم تنظيم هذه المسألة الحيوية المهمة وهي المحافظة على المال العام وحسن استثماره والالتزام بأحكام القانون وتجسيد الشفافية التامة والوضوح في كافة مراحل المشروعات الحكومية وضمان تكافؤ الفرص بين الجميع اضافه لسرعة انجاز المشاريع الحكومية وجودة العمل فيها وتفعيل المحاسبة الجادة لكل من يتسبب في تأخير انجاز المشاريع

هذا وتحدث الحضور كل في مجال اختصاصه حول العقبات التي يواجهها كل من الجهات ذات الصلة سواء الجهات الرقابية او التنفيذية أو القطاع الخاص حيث تم طرح العديد من المقترحات لمعالجة هذه العقبات وتطوير اجراءات العمل بما يهدف إلى سرعة الإنجاز.

وأكد الحاضرون حرصهم على تسخير كل الجهود وتضافرها من أجل مواجهة هذه المشكلة وتقديم الحلول المناسبة لها بالسرعة الممكنة شاكرين لسمو رئيس مجلس الوزراء اهتمامه بهذه المسألة المهمة ودعوتهم لبحثها ومناقشتها الأمر الذي يعكس حرص سموه على معالجتها بالسرعة الممكنة

وفي نهاية الاجتماع جدد سمو رئيس مجلس الوزراء الشكر والتقدير للجميع على حضورهم ومشاركتهم الإيجابية وما جسدوه من روح المسؤولية الوطنية من أجل رفعة الكويت وتقدمها معربا سموه عن ثقته بأن يتمكن الحاضرون من تقديم تصوراتهم العملية في شأن معالجة بطء الدورة المستندية في تنفيذ المشاريع الحكومية وإنجاز مهمتهم على النحو الأكمل مؤكدا على الالتزام الكامل بما يتم الانتهاء إليه من حلول بما يؤدي إلى انضباط آلية تنفيذ المشاريع الحكومية وانجازها في الأوقات المحددة ودفع عجلة التنمية في البلاد.

وقد تم تكليف فريق عمل تنفيذي يضم ممثلين عن الجهات التالية (وزارة المالية - وزارة الاشغال العامة - غرفة تجارة وصناعة الكويت - لجنة المناقصات المركزية - ادارة الفتوى والتشريع - جهاز متابعة الاداء الحكومي - لجنة اختيار البيوت الاستشارية) لبحث كل الجوانب المتعلقة بهذه المسألة وتقديم المقترحات واللوائح التنفيذية الكفيلة بمعالجة بطء الدورة المستندية وتسريع انجاز المشاريع الحكومية وذلك في ضوء الدراسات العديدة التي تم اعدادها من قبل المؤسسات المتخصصة.

كما كلف سمو رئيس مجلس الوزراء وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشئون التخطيط والتنمية للقيام بدور المنسق العام لهذا الفريق.

- كل التقدير للجهود الطيبة التي تقوم بها الأجهزة الرقابية والتنفيذية والتعاون البناء من القطاع الخاص في دفع مسيرة العمل والبناء
- العقبات التي برزت في التطبيق العملي في تنفيذ المشروعات باتت تشكل قلقا وأصبحت سمة بارزة في أغلب المشاريع الحكومية
- تكليف فريق عمل تنفيذي للبحث وتقديم المقترحات واللوائح التنفيذية الكفيلة بمعالجة بطء الدورة المستندية وتسريع إنجاز المشاريع الحكومية

تنفيذاً للأمر السامي وتقديراً لتضحيتهم وولائهم فداء للوطن

الخالد سلم شهادات الجنسية لرجال حماية موكب الأمير الراحل جابر الأحمد

الخالد يسلم أحد رجال حماية موكب الأمير الراحل جابر الأحمد شهادة الجنسية

.. وفي صورة تذكارية مع متسلمي الشهادات

قام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية بالوكالة الشيخ محمد خالد الحمد الصباح بتسليم شهادات الجنسية الكويتية لرجال الحماية الذين رافقوا موكب الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح التي تفضل بمنحها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح تقديرا لتضحياتهم.

وقالت ادارة الاعلام الامني في وزارة الداخلية في بيان صحافي ان ذلك يأتي تنفيذا للأمر السامي لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح بمنح الجنسية الكويتية لرجال الحماية الذين رافقوا موكب سمو الامير الراحل الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه الذي تعرض لجريمة الاعتداء الآثم عام 1985 وذلك تقديرا لتضحيتهم وولائهم فداء للوطن ورمز عزته وكرامته.

واعرب الخالد خلال لقائه امس وبحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ مازن الجراح الصباح رجال الحماية لموكب الامير الراحل عن الفخر والاعتزاز بهم وأكد أهمية الامر السامي لسمو أمير البلاد التي جاءت تعبيرا عن التقدير لحب الوطن والتضحية من أجله.

من جانبهم أعرب من تم منحهم شهادات الجنسية عن مشاعر الحب والولاء والاخلاص للوطن والتضحية من أجله كما توجهوا بآيات الحب والثناء والشكر لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح على هذه البادرة السامية وأصالة وعراقة الكويت وشعبها الذين لا ينسوا أبدا المخلصين من أجل أمنها وسلامتها وعزة وكرامة الوطن وأهله.

يذكر ان الامر السامي لسمو امير البلاد بمنح الجنسية الكويتية شمل رجال الحماية وهم كل من عويد لزام مطر الشمري وسعد نزال مصيح خلف وأحمد مطر نهار الشمري ومناور عجيل ساكت ظاهر

تستخدم للحصول على أو تقديم معلومات عن طريقة عمل المجرمين

الكويت تطلب من الإنتربول إصدار «نشرة بنفسجية» بعد ضبط مخدرات في قطع غيار سيارات مقلدة

أعلنت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) امس انها تلقت طلبا من دولة الكويت لاصدار "نشرة بنفسجية" لمساعدتها في التحقيقات الجارية بعد ضبط كميات كبيرة من الاقراص المخدرة في قطع غيار سيارات مقلدة مستوردة من مصر.

وذكرت منظمة الانتربول في بيان صحفي ان "ضبط نحو 20 الف حبة من اقراص الترامادول المخدرة مخفية في شحنة لقطع غيار سيارات مقلدة استلزم من الانتربول اصدار نشرة بنفسجية بناء على طلب من الاجهزة المعنية في دولة الكويت".

واضافت ان "الادارة العامة لمكافحة المخدرات عثرت على اقراص الترامادول بعد الاشتباه باحد الطرود المرسلة الى مواطن مصري داخل دولة الكويت".

واشارت الى ان الاجهزة الامنية اعتقلت ستة اشخاص اخرين في اطار التحقيقات اعترفوا باستخدامهم نفس الاسلوب في السابق لتهريب المخدرات الى الكويت عن طريق ورشة في مصر لانتاج قطع غيار المركبات المقلدة.

واوضحت ان فريق اتصال الانتربول (اي ال تي) في شمال افريقيا والشرق الاوسط الذي يضم ضباطا متخصصين في قضايا الاتجار في السلع غير المشروعة والتزييف وجرائم المنتجات الطبية والصيدلانية المزيفة والمخدرات والجريمة المنظمة سيقدمون الدعم والمساعدة للسلطات الكويتية في تحقيقاتها.

يذكر ان النشرة البنفسجية للانتربول تستخدم للحصول على او تقديم معلومات عن طريقة عمل المجرمين والأشياء والأجهزة و أساليب الإخفاء المستخدمة من قبل المجرمين وقد تم الآن تعميمه على جميع الدول الأعضاء ال 190.

ونقل بيان الانتربول عن وكيل وزارة الداخلية في الكويت الفريق سليمان الفهد قوله "تقدر الدور المهم الذي تقوم به منظمة الانتربول في مساعدة الدول على مكافحة شبكات الجريمة المنظمة ورفع الوعي العام".

واكد ان "شرطة الكويت ستواصل تقديم وتبادل الخبرات مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لتوفير حماية افضل لجيل الشباب والمواطنين من آثار الجريمة المنظمة".

ويستخدم نظام الإنتربول الدولي للاشعارات من الدول الأعضاء لطلب التعاون أو تبادل المعلومات الحاسمة ذات الصلة بالجريمة مع نظرائهم في إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم.